الوفورات بلغت 54 % لعدم اعتماد الهيكل التنظيمي إجراءات النقل والتعيين والندب

«الميزانيات»: عقد اجتماع مع «اللجنة الوزارية» لحسم اختصاصات هيئة الطرق

■ عبدالصمد: لا تزال الهيئة تواجه صعوبة شديدة في ممارسة جميع اختصاصاتها بسبب التشابك

■ إحالة 3 اتفاقيات استشارية اعتمدها المدير العام السابق بقيمة 15 مليون دينار إلى «نزاهة»

اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد في تصريح صحفي إن اللجنة ناقشت عدم تفعيل اختصاصات الهيئة ونقل كامل الاختصاصات المنصوص على نقلها من الجهات الحكومية وفق قانون إنشائها، حيث لا تزال الهيئة تواجه صعوبة شديدة في ممارسة جميع اختصاصاتها بسبب وجود تشابك معقد في الاختصاصات بين الهيئة وكل من وزارة الداخلية ووزارة شؤون الخدمات وبلدية الكويت لمبررات يفترض أن يتم حسمها منذ صدور القانون في سنة 2014 والتعديلات المقدمة عليه في سنة 2015.

وبين أنه سبق أن ناقشت اللجنة هذا الأمر في عدة اجتماعات ومنها اجتماعها وسمو رئيس مجلس الوزراء للبت في حل هذه الإشكالية، وعلى إثره تم نقل ما خصص من مبالغ للمشاريع الإنشائية في ميزانية الهيئة السابقة 2018/2019 والبالغة 500 مليون دينار إلى ميزانية الأشغال العامة لحين اكتمال جاهزية الهيئة لإدارة ميزانيتها وفق القواعد الرقابية السليمة.

وأوضح أنه نظرًا لاستمرار ذات الوضع فقد جرى ذلك على ميزانية السنة المالية الجديدة 2019/2020، بإدراج مبلغ 538 مليون دينار في ميزانية وزارة الأشغال العامة فيما يخص المشاريع الإنشائية والصيانة الجذرية.

وأكد أنه وفق معطيات التقارير الرقابية الوضع لا يزال قائمًا على ماهو عليه ما انعكس ذلك على الحساب الختامي بتحقيق وفورات بلغت ما نسبته 54 % لأسباب منها عدم اعتماد الهيكل التنظيمي وعدم استكمال إجراءات النقل أو التعيين أو الندب وبالتالي انعكاس ذلك على المصروفات العامة بالانخفاض حسب الاحتياجات الفعلية.

وقال إن ذلك تم على الرغم من نقل اختصاصات قطاع الطرق من وزارة الأشغال إلى الهيئة دون انتقال موظفيها، ما أدى إلى عدم انعكاسه على تقديرات الميزانية الجديدة للباب الأول وانخفاض تقديراتها بواقع 7.6 ملايين دينار ما يشير إلى عدم الجدية في نقل المختصين من القطاع المعني نقله من وزارة الأشغال العامة، وبأن الوزارة هي من تقوم بأعمال الطرق فعليًا تحت اشراف الهيئة.

وكشف عن أن اللجنة بصدد الاجتماع مع اللجنة الوزارية المشكلة بشأن ما طرح في اجتماع سمو رئيس مجلس الوزراء ومنها حسم قضية هيئة الطرق والنقل البري.

وأفاد بأن اللجنة شددت على ضرورة متابعة ما قام به المدير العام للهيئة "السابق" من اعتماد 3 اتفاقيات استشارية بقيمة ما يقارب 15 مليون دينار، ومنها ما هو متعلق بتقديم خدمات الدعم الفني لقطاع هندسة الطرق، حيث تم اعتمادها دون العرض على مجلس الإدارة وعدم صدور موافقة بتفويضه بالتوقيع بالمخالفة للوائح المنظمة.

وكشف عن أنه قد تبين للجنة أن تلك الاتفاقيات لم تعرض على مكتب المراقبين الماليين قبل الارتباط بها، كما أن ديوان المحاسبة قد تحفظ عليها وأصدر عدم موافقته كرقابة مسبقة على تلك الاتفاقيات، وأن الموضوع تم بحثه في لجنة تقصي الحقائق بمجلس الأمة وأصدرت تقريرها بذلك، مبينًا أن الموضوع محال حاليًا لهيئة مكافحة الفساد "نزاهة".

التصويت على التقرير النهائي الأسبوع المقبل

«الصحية البرلمانية»: تباين بين الحكومة والنقابات بشأن تعديلات «العمل الأهلي»

لقطة اجتماع اللجنة

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها اليوم التقرير "40" التكميلي للتقرير "38" عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي "الذي أقر في المداولة الأولى" والتعديلات المقدمة عليه.

وكشف رئيس اللجنة د. حمود الخضير في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن تباين آراء الحكومة والنقابات بشأن التعديلات التي أقرت في المداولة الأولى، حيث تصر النقابات على إقرار القانون كما وافق عليه المجلس في المداولة الأولى فيما ترفضها الحكومة.

وأكد أن ممثلي اتحاد عمال الكويت والنقابات العامة للبنوك ونقابة العاملين في القطاع الخاص واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بالإضافة الى مجموعة من اصحاب الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمسكوا بالتعديلات وفق المداولة الأولى.

وأوضح الخضير أن "وجهة نظر تلك الجهات أن هذا القانون بتعديلاته الحالية كاشف ومؤكد لإرادة المشرع في قانون ٢٠١٠"، مؤكدا أن اللجنة حرصت على تدوين آرائهم كاملة باعتبارهم شريكا رئيسا في هذا القانون حتى يتم التوصل إلى صيغة نهائية لإنجاز القانون. وقال الخضير إن تصويت اللجنة على القانون سيتم في اجتماع يعقد الاسبوع المقبل تمهيدا لرفعه لمجلس الأمة للتصويت على مداولته الثانية في الجلسة المقبلة.

الفضل يطالب بمعالجة حازمة لقضية الشهادات المزورة ووقف الابتعاث للتخصصات غير المطلوبة

أحمد الفضل

قال النائب أحمد الفضل إن الحكومة لم تقدم أرقامًا خلال اجتماع لجنة تنمية الموارد اليوم بشأن خريجي هندسة البترول ومعايير التعيينات في القطاع النفطي.

وأوضح الفضل، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن الحكومة وعدت فقط بأن ترسل بيانات مكتوبة، لكنها لم تعط بيانات عن التوظيف والإحلال في العام الحالي ولا حتى في المستقبل.

وأوضح أنه كان يتوقع ذلك وحذر منه قبل أكثر من عام، مشيرًا إلى أن كمية الخريجين أكبر من استيعاب الحكومة، معتبرًا أن الصدام مع الحكومة في هذا الأمر أصبح أمرًا واقعًا لأن المسألة أرقام في النهاية.

وبين أن أحد أولياء الأمور أبلغه أن له ابنًا وابنة تخرجا بتفوق في هندسة البترول منذ 3 سنوات ولا يزالان بلا عمل، متسائلا «إذا كان القطاع النفطي الضخم لم يستوعب 250 خريجًا فهل سيستوعب قطاعات الدولة الأخرى الخريجين؟

وقال إنه سأل المسؤولين في النفط عن ضوابط البعثات فأجابوه بأن التعليم العالي هو من يوافق على إرسال البعثات، ولا يوجد ربط بينهما للتنسيق في هذا الجانب قبل إرسال البعثات.

وطالب الفضل وزارة التعليم العالي بوقف وإغلاق التخصصات غير المطلوبة وإعادة حساباتها في البعثات بتوجيهها نحو التخصصات المطلوبة.

وقال إن ما يحدث هو مجرد بوادر لأزمة أكبر لأن الأعداد المقبلة من الخريجين ستكون بالآلاف، والحكومة ستكون مسؤولة عن تحمل تبعات الأمر.

وأوضح أن هناك 42 الف وظيفة معلم في قطاع التعليم العام يمكن أن يشغلها مواطنون في حال تطبيق سياسة الإحلال، ناهيك عن النقص في معلمي الفيزياء واللغة العربية وغيرها من التخصصات.

وفي موضوع آخر قال الفضل «هناك عدد من الرقباء في وزارة الداخلية من حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والذين تم تعديل وضعهم الوظيفي في آخر خمس سنوات».

وأضاف أن «هؤلاء حصلوا على شهاداتهم وهم على رأس عملهم وتم تعديل وضعهم الوظيفي إلى ملازم وملازم أول وحصلوا على شهاداتهم من جامعات ضعيفة»، مطالبًا وزير الداخلية بالتحقيق في هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات الواجبة.

وتساءل «كيف قامت وزارة التعليم العالي باعتماد هذه الشهادات والتي حصلوا عليها وهم على رأس عملهم؟

وتعهد الفضل بإثارة الموضوع بالأسماء عندما يحصل على المعلومات، وقال «من يحصل على شهادة صحيحة ويسير في طريقه يجد أن من حصل على شهادة مضروبة قد أصبح رئيسه وهذا الأمر يبعث على الإحباط».

ومن جهة أخرى قال الفضل إنه تقدم الأسبوع الماضي برسالة واردة لطلب مناقشة وسماع رأي الحكومة في موضوع الشهادات المزورة لأن الموضوع تعدى وزارة التعليم العالي لوزارات أخرى.

وأضاف أن «هناك ملفات جاهزة لكل وزارة وما يحدث فيها لذلك على كل وزير أن يجهز نفسه للإجابة، ولن تحمل الوزراء أخطاء غيرهم لكن أحملهم مسؤولية عدم تصحيح الخطأ السابق. وختم قائلا «لو نجحنا في مواجهة هذا الموضوع فإن ذلك سيكون دفعة تمدنا بالجرأة والشجاعة لمواجهة أشكال أخرى من التزوير».

عقدت اجتماعها بحضور الوزير الجراح

«الداخلية والدفاع»: توافق حكومي نيابي بشأن فتح تسجيل القيد الانتخابي طوال العام

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع خلال اجتماعها أمس موضوع قرار وزارة الداخلية بإغلاق باب القيد في الانتخابات لتعارضه وفترة الانتخابات التكميلية، وعدد من الاقتراحات المقدمة من النواب بهذا الخصوص، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

وقال مقرر اللجنة النائب نايف المرداس إن المقترحات المقدمة من النواب في هذا الخصوص تتعلق بفتح القيد الانتخابي طوال العام حسب السن القانوني المحدد، على أن يتم إغلاق باب القيد الانتخابي قبل شهر واحد من موعد إجراء الانتخابات.

وأوضح المرداس، في تصريح صحفي بمجلس الأمة، أنه وفقا للمقترحات النيابية التي تم مناقشتها فإن فترة السماح بنقل القيود الانتخابية ستكون في شهر فبراير فقط.

وأكد وجود توافق حكومي على أن يتم فتح تسجيل القيد الانتخابي طوال العام، لافتًا إلى صدور حكم قضائي اليوم بهذا الخصوص سيتم على ضوئه تقييم الوضع الحالي بالنسبة للقيد الانتخابي.

بحضور وزير النفط والدولة للشؤون الاقتصادية

«الموارد البشرية» ناقشت إجراءات الحكومة لاستيعاب خريجي هندسة البترول

مناقشات لجنة الموارد البشرية

ناقشت لجنة شؤون تنمية الموارد البشرية خلال اجتماعها أمس، تكليف المجلس، في جلسته المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2019، دراسة إجراءات الحكومة لاستيعاب خريجي هندسة البترول وفي شأن توظيف الكويتيين بشكل عام في القطاع النفطي، وذلك بحضور وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، ووزير النفط وزير الكهرباء والماء، ورئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات.

ونقل عضو اللجنة النائب د.محمد الدلال عن وزير النفط قوله «إن هناك خطة جاهزة لتوظيف الخريجين والمواطنين في القطاع خلال 5 سنوات مقبلة».

وأوضح الدلال، في تصريح للصحفيين بمجلس الأمة، أن الوزير أكد للأعضاء أن اختبارات القبول لن تكون تعجيزية، مبينًا انه تم التشديد على الوزارة بأن تكون أكثر جدية في توظيف العمالة الوطنية وخصوصًا في العقود، وأن يشمل التوظيف مختلف التخصصات ولا سيما خريجي هندسة البترول.

واعتبر الدلال أن «هناك جهات حكومية غير متعاونة، والحكومة ما زالت غير واضحة ولا ترد على الأسئلة البرلمانية ولا الاستفسارات بهذا الخصوص».

وأضاف أنه «سيتم الرد على خطة استيعاب الخريجين في وزارة النفط خلال الجلسة القادمة»، مؤكدا أن الأعضاء لم يحصلوا على وعد من وزير النفط بتوظيف جميع الخريجين.

العدساني يسأل عن رؤية الحكومة وسياساتها العامة في موضوع التوظيف

رياض العدساني

أعلن النائب رياض العدساني توجيهه سؤالا برلمانيًا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، الشيخ جابر المبارك عن رؤية الحكومة وسياساتها العامة في موضوع التوظيف.

وقال العدساني في سؤال إنه بالإشارة إلى مواد الدستور الكويتي:

(127) «يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة».

(41) «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه».

(8) « تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين».

(26) «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة ولا يولي الأجانب الوظائف إلا في الأحوال التي يبينها القانون».

ولما كانت هناك أعداد كبيرة من الخريجين والعاطلين عن العمل مازالوا ينتظرون تعيينهم والأعداد تتزايد سنويًا لوجود جهات عديدة تتبع الدولة ولا تتبع ديوان الخدمة المدنية والتوظيف فيها مستقل عن الديوان، واستنادًا للمواد المشار اليها أعلاه. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– رؤية الحكومة وسياساتها العامة للوزارات والجهات الحكومية كافة فيما يخص موضوع التوظيف.